

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧١٨**

الأربعاء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أوهين	(توغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ مِن
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد مانجيف سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

التقرير الخاص للأمين العام عن الصومال (S/2012/74).





12-23784 (A)



أُفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

التقرير الخاص للأمين العام عن الصومال (S/2012/74)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى التقرير الخاص للأمين العام عن الصومال، الذي صدر بوصفه الوثيقة S/2012/74.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2012/104، التي تحتوي على نص مشروع قرار قدَّمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجرِيَ تصويتٌ برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، ألمانيا، باكستان، البرتغال، توغو، جنوب أفريقيا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. لقد اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): قدمت المملكة المتحدة القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) لأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تحتاج إلى الدعم المناسب لمساعدتها على العمل مع قوات الأمن الصومالية لكفالة أن يصبح الصومال أكثر استقرارا وسلما. يوفر القرار لبعثة الاتحاد الأفريقي القوات والموارد اللازمة لتمكينها من الاستفادة بشكل فعال من المكاسب التي تحققت بالفعل، وزيادة الضغط العسكري على حركة الشباب.

أنا ممتن للدعم الذي وجدته من الزملاء خلال المفاوضات على القرار. إنه يمثل خطوة مهمة تسبق انعقاد مؤتمر لندن عن الصومال يوم غد، الذي سوف ينظر في النهج الدولي الأوسع تجاه الصومال.

يستند القرار الذي اتخذه المجلس اليوم إلى المعلومات التي وفرتها عملية تخطيط مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال خلال بعثة التقييم التقني، ووضع مفهوم استراتيجي للاتحاد الأفريقي بشأن البعثة، والتقرير الخاص للأمين العام (S/2012/74) عن البعثة. لقد أتاح المفهوم الاستراتيجي الخاص ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتقرير الأمين العام للمجلس رؤية واضحة لما تحتاج إليه البعثة لكي تحرز تقدماً في الصومال.

تحتاج بعثة الاتحاد الأفريقي إلى زيادة مستويات القوات إلى ٧٣١ ١٧، وتحتاج إلى تمويل أكثر استدامة وقابل للتنبؤ به. والقرار الذي اتخذ اليوم يمنح بعثة الاتحاد الأفريقي هاتين الأداتين: رفع عدد القوات إلى المستوى المطلوب، وزيادة تمويل عملية بعثة الاتحاد الأفريقي من الحزمة اللوجستية للأمم المتحدة. ويعطي القرار أيضا لبعثة الاتحاد الأفريقي ولاية أكثر وضوحا لأداء عملها، إذ إنه يعزّز فعالية

التنسيق والتعاون الإقليميين، ويشدد على أهمية تطوير فعالية قوات الأمن الصومالية. إن من المهم ضمان توخي الحذر عند القيام بأي عمل عسكري في الصومال وأن يسهم ذلك في الاستراتيجية السياسية الأوسع للصومال.

إن وجود بعثة موسعة للاتحاد الأفريقي في الصومال وذات موارد أفضل سيساعد في زيادة المناطق التي تنعم بالاستقرار في الصومال. وستساعد العملية السياسية في الصومال في تمكين أبناء الصومال خارج العاصمة من المشاركة في العملية السياسية والدستورية لجعل تلك العملية أكثر تمثيلا وأكثر شرعية. إن توسيع نطاق بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتشمل مناطق خارج مقديشو سوف تزيد من الضغط على حركة الشباب وتقلل كثيرا من الحيز المتوفر لها.

يقتضي الأمر بناء القدرات لتكون في صميم العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية. ومن شأن ذلك أن يساعد تلك المنظمات على الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إليها من أجل السلم والأمن في القارة والبناء على التقدم المحرز في تطوير هياكل السلم والأمن الأفريقية. ونشجع التعاون والتنسيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتستمر وتتطور في المستقبل.

تقر المملكة المتحدة بأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية لإحلال السلم والأمن في أفريقيا وفي أماكن أخرى. إن نجاح بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يظهر ذلك. إن القرار المتخذ اليوم يوفر الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي، وهو دعم يلزمها وتستحقه.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تصوت لصالح القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢). إن الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بحاجة إلى العمل معا لمكافحة حركة الشباب. وهذا القرار يؤيد ذلك الهدف. إن توسيع وحدات قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والزيادة المصاحبة لذلك من الدعم اللوجستي التي يديرها مكتب الأمم المتحدة للدعم من أجل الاتحاد يمكن أن يحدثا فرقا حاسما في إضعاف الإرهاب وإحلال السلام. ففي الأجل القصير، نأمل في التزام قوي من جانب الأمم المتحدة يساعد في إنجاح مؤتمر لندن المزمع عقده غدا بشأن الصومال.

ستواصل الولايات المتحدة دعمها الثنائي القوي للبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي التي زاد مجمل تكلفتها حتى الآن عن ٣٣٨ مليون دولار. ونحض الدول الأعضاء الأخرى أيضا على تقديم المساعدة. ونهيب بالمانحين الجدد القيام بدور في الجهود الرامية لدعم القوات الأمنية الوطنية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية التي بحاجة إلى مساعدة عاجلة. ونتطلع قدما إلى مواصلة جزالة الحديث في هذا المجلس ومواصلته بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي بشأن التقدم الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأوروبي، والاحتياجات والتحديات. وسنواصل مراقبة تقديم الدعم على أفضل وجه ممكن لبعثة الاتحاد الأفريقي في الأشهر المقبلة.

ونأسف لعدم تضمين هذا المجلس تقديم الدعم للأصول البحرية لدى بعثة الاتحاد في هذه المرحلة. إذ نعتبر أن الموجودات البحرية أدوات قيمة في تحقيق الأهداف الأمنية الشاملة لبعثة الاتحاد، ونأمل أن يعود هذا المجلس مرة أخرى إلى تلك المناقشة في الأشهر المقبلة.

إن مجلس الأمن باتخاذه قرار اليوم إنما يبين دعمه للمبادرة الأمنية الإقليمية التي تقودها أفريقيا. ونشيد بحكومتي بوروندي وأوغندا على التزامهما ونرحب بالوزع الاستهلالي

لقوات جيبوتي. ونحض جميع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بأن تتقيد بترتيبات القيادة والسيطرة كما ورد وصفها. ونرحب أيضا بقرار اليوم القاضي بدمج الجهود العسكرية الكينية في الأهداف الاستراتيجية لبعثة الاتحاد الأفريقي والولاية المنوطة بها. ونحض الشركاء الآخرين في الاتحاد الأفريقي على المساهمة بقوات في أسرع وقت ممكن لمساعدة البعثة في بلوغ قوة قوامها وهو ٧٣١ ١٧ فردا من العسكريين، والتعويل على النجاحات التاريخية التي حققتها بعثة الاتحاد ضد حركة الشباب.

وبطبيعة الحال، لا يمكن حل أو تسوية الحالة في الصومال بالقوة العسكرية وحدها. إذ لا بد للحكومة الاتحادية الانتقالية من اغتنام الفرصة التي توفرها بعثة الاتحاد والقوات الأمنية الوطنية الصومالية. وعليها أن تكمل المهام الواردة في اتفاق كمبالا وخارطة الطريق لإنهاء المرحلة الانتقالية في الصومال ومبادئ غاروي. ويجب ألا تمدد ولاية الحكومة الاتحادية الانتقالية بعد ٢٠ آب/أغسطس. فقد حان الأوان لإحراز تقدم سياسي.

وبناء على طلب الحكومة الاتحادية الانتقالية، اتخذ مجلس الأمن خطوات هامة لزيادة إضعاف حركة الشباب بإغلاق إحدى قنوات الإيراد الرئيسية لديها، ألا وهي صادرات الفحم. فالحظر على الفحم سيخفض أيضا ما يمثله ذلك من تهديد خطير للبيئة يضر بالأمن الغذائي في الصومال. ونحض جميع الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات سريعة وفعالة للوفاء بمسؤولياتها نحو الامتثال لذلك الالتزام والعمل فورا على تنفيذ الحظر المفروض على الفحم.

وفي الختام، أود أن أشدد على استمرار التزام الولايات المتحدة نحو الصومال، ونحو الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. سنواصل العمل مع المجتمع الدولي للمساعدة على إنهاء ما يمثله الإرهاب من خطر على الشعب الصومالي وإنهاء معاناة هذا الشعب.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): إن البرتغال ما فتئت على الدوام تؤيد جهود الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي إطار الاتحاد الأوروبي، عملنا بصورة ثابتة على تأييد الطلبات الواردة من أجل تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال مرفق السلام الأفريقي. وبوصفنا عضوا في هذا المجلس فقد اشتركنا بصورة بناءة في معالجة شواغل الاتحاد الأفريقي واحتياجات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. انطلاقا من ذات الروح البناءة صوتنا مرة أخرى تأييدا لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ومع ذلك، نرى من المهم الأخذ في الحسبان، كما أقر بذلك الأمين العام في تقريره الأخير عن الصومال (S/2012/74)، بأن ميزانية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ليست محصنة من البيئة المكبلة بالقيود المالية العالمية. ومن هنا من الحتمي التماس تمويل إضافي لبعثة الاتحاد الأفريقي وتوسيع قاعدة المانحين الدوليين. إن مؤتمر لندن الوشيك ينبغي أن يكون يؤدي دورا محوريا في ذلك الصدد. وعلاوة على ذلك، فإن جميع الجهود الإضافية التي نحن جميعا على استعداد لبذلها على المستويين الأمني والعسكري – وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بالعمل الشاق والتضحيات التي قدمها الشركاء الإقليميون في بعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الأمنية الصومالية، ولا بد لها من أن تقترن بالتزام جاد من جانب القادة السياسيين الصوماليين بالعملية السياسية.

وتحيط البرتغال علما بالاتفاق الأخير بشأن المجموعة الثانية من مبادئ غاروي بشأن الفيدرالية، ونظام الحكومة وإنهاء الفترة الانتقالية بتفعيل المجموعة الأولى من مبادئ غاروي، ونغتنم هذه الفرصة لحض المؤسسات الاتحادية الانتقالية وجميع الموقعين على خارطة الطريق على مضاعفة

جهودهم. إن تحويل هذه القرارات إلى واقع ملموس لا يزال خطوة هامة أخرى يتعين على أبناء الصومال أنفسهم اتخاذها من أجل إقامة دولة مستقرة وقادرة على البقاء لتمهيد الطريق أمام مستقبل أفضل للشعب الصومالي.

السيد منجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الدعامة الأساسية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاستقرار الحالة في الصومال اليوم. ونشيد بقوة بالبلدان المساهمة بقوات في البعثة على التزامها تجاه البعثة والتضحيات التي يقدمها رجالها.

على الرغم من مواردها المحدودة حققت البعثة منجزات كبيرة في تنفيذ ولايتها في السنة الماضية. لذلك تستحق البعثة المزيد من الدعم من لدن المجتمع الدولي.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالمفهوم الاستراتيجي الجديد للبعثة الذي تطور بصورة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونعتقد أن التنفيذ الكامل لذلك المفهوم ينطوي على إمكانية الإسراع في استقرار الحالة الأمنية في الصومال. وفي المقابل، سييسر الاستقرار السياسي ويحسن أيضا من الحالة الاجتماعية الاقتصادية والحالة الإنسانية.

لقد صوتنا اليوم لصالح مشروع القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، لأنه يعزز البعثة، ويوفر لها المزيد من الموارد المستدامة والقابلة للتنبؤ، بما في ذلك عناصر تمكين القوة وعناصر مضاعفاتها. بيد أننا نشعر بخيبة الأمل، إذ أن القرار لا يشمل سداد تكاليف الموجودات البحرية من ضمن تكاليف المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات. ونؤيد وجهة النظر القائلة بأن العنصر البحري المقترح في البعثة على الرغم من محدوديته، جزء لا يتجزأ من المفهوم الاستراتيجي الجديد، ومن ثم جزء من نجاح البعثة. وإن التهدئة في الساحل الصومالي ليست جوهرية فحسب لحرمان حركة الشباب من إيرادات الميناء وعائدات الصادرات، بل أيضا جوهرية للتصدي لخطر القرصنة وأخذ الرهائن المتزايد باستمرار. ولذلك نتوقع من المجلس أن يعالج هذا النقص حينما ينظر مرة أخرى في ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جنوب أفريقيا باتخاذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) بشأن تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويأتي اتخاذ القرار في مرحلة حاسمة حيث تواصل الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال إحراز تقدم كبير في تنفيذ خريطة الطريق، كما شاهدنا في مؤتمرات غاروي. كما أن الحالة الأمنية في الصومال شهدت تحسنا ملحوظا، مع قيام بعثة الاتحاد الأفريقي بأعمال الدورية في ٩٠ في المائة من مقديشو تقريبا. وبالرغم من جميع التطورات الإيجابية، لسنا غافلين عن التحديات العديدة التي لا يزال يعاني منها البلد على الصعد السياسة والأمنية والإنسانية.

ويتيح القرار الذي اتخذ من فوره تحقيق تحسن كبير في مجموعة عناصر الدعم اللوجستي المقدمة لبعثة الاتحاد الأفريقي ويزيد قوام قوات البعثة من ١٢ ٠٠٠ إلى ١٧ ٧٣١ من الأفراد. وكما ورد في التقرير الأخير للأمين العام، فإن المفهوم الاستراتيجي المنقح لبعثة الاتحاد الأفريقي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ”يمثل الطريقة الأكثر واقعية للمضي قدما في ظل الظروف السائدة على الأرض، على الرغم من أنه يواجه بالمخاطر والصعوبات“ (S/2012/74، الفقرة ٤٣).

ولذلك نشعر بالقلق لأنه لم تؤخذ بعين الاعتبار جميع اقتراحات الأمين العام والاتحاد الأفريقي. والدعم الكامل للمفهوم الاستراتيجي أمر ضروري للتنفيذ الفعال لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي. كما نشعر بالأسف لأن الطريقة المتعجلة التي جرى التفاوض بها على نص القرار

اضطرتنا لاتخاذ قرار لا يراعي جميع شواغلنا. فعلى سبيل المثال، لا يتضمن القرار أي ذكر للعنصر البحري الأساسي، ولا يذكر صراحة أي نية في إلحاق بعثة الاتحاد الأفريقي بتشكيلات مختلفة عن تشكيلاتها الأصلية حالما تسمح الظروف. ونأمل أن تعالج هذه المسائل من خلال الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك المساهمات غير المشروطة في دعم الصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي وفي القرارات التي تتخذ في المستقبل.

ونحن نتطلع إلى مؤتمر لندن المقرر عقده غدا، الذي نأمل أن يحشد تصديا دوليا موحدا للتحديات السياسية والأمنية والإنساني التي تجابه الصومال. وينبغي أن يكون المؤتمر فرصة لتوطيد التدابير القائمة والجهود الرامية إلى تسوية الأزمة الصومالية. ونشجع على المزيد من الاتساق الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تمشيا مع القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢).

وأخيرا، ترى جنوب أفريقيا أنه لا يمكن التوصل إلى التسوية المستدامة للأزمة الصومالية إلا من خلال حوار شامل لجميع الأطراف ويقوده الصوماليون وعملية للتشاور تتماشى مع اتفاق جيبوتي.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): ظلت ألمانيا دائما داعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تعمل في ظل ظروف صعبة للغاية وقدمت الكثير من الضحايا وأحرزت إنجازات كثيرة. وقد أدى تصميم والتزم قوات الاتحاد الأفريقي هذه إلى تحسين الحالة الأمنية على أرض الواقع في الأشهر الماضية. وسنواصل تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في اطار الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبصورة ثنائية. وفضلا عن ذلك، يشارك وفد بلدي مشاركة فعالة في بعثة الاتحاد الأوروبي لتدريب قوات الأمن الصومالية وفي الجهود الدولية لمكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال.

ويشيد القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) بالدعم الذي يقدمه إلى الصومال الشركاء الثنائيون والمنظمات الإقليمية. وأود أن أشير مرة أخرى إلى التبرعات الكبيرة التي قدمها الاتحاد الأوروبي، حاليا وفي الماضي، وأناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وعلى وجه الخصوص الدول التي لم تساهم حتى الآن، المشاركة في هذه الجهود. وباتخاذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) عشية عقد مؤتمر لندن الهام، أبدى المجلس التزامه نحو بعثة الاتحاد الأفريقي والشعب الصومالي وبمواصلة تقديم الدعم لهما. وأعضاء المجلس على استعداد لاغتنام الفرصة على أرض الواقع ولتعزيز دعمهم للاتحاد الأفريقي بطريقة فعالة.

وكما قيل في السابق، فإن جميع الجهود الدولية ستخفق إذا أخفق الصوماليون أنفسهم في تحقيق المصالحة وفي المضي نحو الحوكمة الأفضل وفي بناء المؤسسات الصومالية الجديدة التي ترتب لحياه سلمية ولائقة للشعب الصومالي. ولذلك، في القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) ناشدنا بصورة عاجلة الأطراف الصومالية الفاعلة الامتثال لخريطة الطريق والتعجيل بتنفيذها. وندعو إلى الإنشاء العاجل لقوات الأمن الصومالية والهياكل الإدارية، وبخاصة في المناطق التي ظلت تقوم بتأمينها بعثة الاتحاد الأفريقي. وأخيرا، نشير إلى أنه لا بد من اتخاذ إجراء ضد الساعين لتخريب عملية السلام.

وبالنسبة لألمانيا، يظل الهدف النهائي لجميع الجهود هو إنشاء دولة صومالية موحدة وقادرة على مزاولة عملها. ولا يمكن استمرار بعثة الاتحاد الأفريقي إلى ما لا نهاية. وتستدعي الحالة الراهنة إرساء الأمن وإنشاء حكومة صومالية مسؤولة وتمثيلية تعزز العملية السياسية وإيصال الخدمات الاساسية إلى المواطنين الصوماليين.

وكل هذا يتطلب وضع إطار قوي. واعتماد دستور شرعي جديد سيكون خطوة هامة للغاية في هذا الاتجاه. ويمكن لتلك الخطوات وحدها، التي تنفذها الأطراف الفاعلة الصومالية المسؤولة، أن ترسي الأساس لقيام دولة تكون فيها بعثة الاتحاد الأفريقي قادرة على المغادرة بعد الاضطلاع بمهامها بشكل ناجح.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن الحالة في الصومال تثير القلق وتتطلب الاهتمام الدولي على سبيل الأولوية. ولهذا السبب صوتنا مؤيدين للقرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢). ونأمل أن يسهم القرار في إنجاح بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونشيد بأفراد البعثة، الذين يضطلعون بمهمة صعبة وبالغة الأهمية على أرض الواقع.

ويدل اتخاذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) على التزام المجتمع الدولي وينبغي أن يقود القرار الصوماليين إلى تحمل مسؤولياتهم بغية تسوية الأزمة في بلدهم. وسيتطلب ذلك وضع استراتيجية سياسية سليمة وإنشاء إدارة فعالة في المناطق المحررة في البلد. ونأمل أن يمكن مؤتمر لندن بشأن الصومال من إحراز تقدم في ذلك الصدد.

وعلينا أيضا أن نشجع تطوير قوات الأمن الصومالية. ويقدم الاتحاد الأوروبي مساهمات كبيرة لتحقيق تلك الغاية وهو يعد لتعزيز دعمه للقدرات البحرية والقانونية للصومال وبلدان المنطقة الأخرى. وعلى الآخرين الإسهام في ذلك المسعى. وأخيرا، على السلطات الصومالية أن تكون ملتزمة التزاما كاملا بمكافحة القرصنة، بما في ذلك على الجبهة القانونية.

وأشدد على أهمية الدعم المالي لبعثة الاتحاد الأفريقي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي، وهو تمويل أفراد البعثة بمبلغ مقداره حوالي ١٣٠ مليون جنيه استرليني. ومن البديهي أن الاتحاد الأوروبي، الذي يساهم أعضاؤه بالفعل بنسبة ٤٠ في المائة من ميزانيات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا يمكن أن يتحمل بمفرده كامل العبء المالي لتنفيذ القرار الذي اتخذه المجلس اليوم. وسيكون ذلك مضاعفة لأعباء الاتحاد الأوروبي. ولذلك ندعو المانحين الجدد إلى الالتزام ماليا نحو تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي.

وفي الختام، أشير إلى ضرورة النظر الاستراتيجي في عمليات حفظ السلام في المستقبل بصورة عامة. فزيادة قوام القوات وحدها لا يمكن أن تضمن نجاح تلك البعثات. كما أن علينا أن نضمن ضبط التكاليف في منظمة تغطي خمسة بلدان أكثر من ٦٠ في المائة من ميزانيتها لعمليات حفظ السلام. وفي سياق الأزمة المالية العالمية، فإن ذلك قيد على الأمانة العامة وجميع الأطراف الفاعلة المعنية أن تأخذه بعين الاعتبار الكامل. وسنواصل ايلاء اهتمام كبير لتلك المسألة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.